بحث بعنوان:

((هجرة الرساميل البشرية والنقدية:
وآثارها السلبية والإيجابية على الاقتصاد الوطني
دراسة مقاصدية إسلامية))

الدكتور. أسامة رضوان محمد الجوارنه

الأستاذ المشارك في الفقه وأصوله – جامعة البلقاء التطبيقية – المملكة الأردنية الهاشمية

Dr. Osama Radwan Muhammad Al-Jawarneh

d.osamah.rj@gmail.com

osamah.j@bau.edu.jo

الدكتور. رائد حسن بني عيسى

محاضر غير متفرغ – جامعة البلقاء التطبيقية

raed.banyissa@gmail.com

الدكتور. ضرار مفضي بركات

محاضر غير متفرغ – جامعة جدارا

derarbarakat@yahoo.com

الدكتور. بسام محمد عمر

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

Dr.bassamomar@yahoo.com

((هجرة الرساميل البشرية والنقدية: وآثارها السلبية والإيجابية على الاقتصاد الوطني دراسة مقاصدية إسلامية))

أسامة رضوان محمد الجوارنه١، رائد حسن بني عيسى٢، ضرار مفضي بركات، بسام محمد عمر٤.
١-،٢-: قسم الفقه وأصوله، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، المملكة الأردنية الهاشمية.
٣- قسم الفقه وأصوله، جامعة جدارا ، الأردن، المملكة الأردنية الهاشمية.
٤- قسم الفقه وأصوله، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، المملكة الأردنية الهاشمية.
البريد الإلكتروني للباحث الرئيسي:d.osamah.rj@gmail.com

الملخص:
لقد سلطت هذه الدراسة الضوء على مسألة من مسائل الاقتصاد الإسلامي والتي بنيت أحكامها على أحكام التشريع الإسلامي وذلك بإتباع المنهجين الاستقرائي، والتحليلي وهذه الدراسة الموسومة بعنوان: هجرة الرساميل البشرية والنقدية وآثارها السلبية والإيجابية على الاقتصاد الوطني - دراسة مقاصدية إسلامية تناولت التعريف بمصطلحات الهجرة، والرساميل، والنقد، ومصطلحات هجرة الرساميل البشرية، والرساميل النقدية كمصطلحات مركبة، وأثر هذه الهجرات على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال ربط ذلك كله بمقاصد الشريعة الإسلامية، وضرورة حفظ العقل، ثم مقصد ضرورة حفظ المال، وذلك للكشف عن تلك الآثار السلبية والإيجابية لهجرة العقول البشرية والكفاءات الوطنية من جهة، وهجرة رأس المال النقدي على الاقتصاد الوطني.**ومن أهم النتائج :**التعريف بحقيقة الهجرة، وهجرة الرساميل البشرية والنقدية المالية، وأقسامها، التعريف بمفهوم رأس المال البشري، وأهمية رأس المال البشري، الكشف عن أبرز عوامل وحوافز الجذب للكفاءات الوطنية إلى الخارج ، بيان الأسباب السياسية لهجرة الرساميل

البشرية والكفاءات الوطنية، بيان الأسباب الاجتماعية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية، بيان الأسباب الاقتصادية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية، استقراء الآثار الاقتصادية السلبية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.**التوصيات :** ضرورة تفعيل دور وسائل التواصل الاجتماعي، وطرق الإعلام الحديث، لبيان خطورة هجرة الرساميل الوطنية بشقيها: (البشرية) بهجرة الكفاءات والعقول البشرية الوطنية، و (النقدية المالية) وسلبيات هذه الهجرات على الاقتصاد الوطنية، ضرورة عقد مؤتمرات وندوات في مجال تسليط الضوء على أسباب هجرة الكفاءات البشرية والنقدية، ودور الفقر والبطالة في ذلك.

الكلمات المفتاحية : الرساميل، الاقتصاد الوطني، المقاصد الشرعية، هجرة الكفاءات ورؤوس الأموال.

Human and monetary capital migration and its negative and positive effects on the national economy Study of Islamic purposes

Osama Radwan Muhammad Al-Jawarneh1, Raed Hassan Bani Issa2, Dirar Mufdi Barakat3, Bassam Mohamed Omar4.

1-,2-: Department of Jurisprudence and its Principles, Al-Balqa Applied University, Jordan, The Hashemite Kingdom of Jordan.

3- Department of Jurisprudence and its Principles, Jadara University, Jordan, The Hashemite Kingdom of Jordan.

4- Department of Jurisprudence and its Principles, International University of Islamic Sciences, Jordan, The Hashemite Kingdom of Jordan.

***Corresponding aouther**: d.osamah.rj@gmail.com

ABSTRACT:

This study sheds light on an issue of Islamic economics, the provisions of which are based on the provisions of Islamic legislation, by following the inductive and analytical approaches. And criticism, and the terms of human capital migration, and monetary capital as compound terms, and the impact of these migrations on the national economy, by linking all of that with the purposes of Islamic law, and the necessity of preserving the mind, and then the purpose of the necessity of preserving money, in order to reveal those negative and positive effects of the migration of human minds and competencies Nationalism on the one hand, the migration

of monetary capital on the national economy. Among the most important results: defining the reality of migration, the migration of human and financial capital, and its types, introducing the concept of human capital and the importance of human capital, revealing the most prominent factors and incentives for attracting national talents abroad, explaining the political reasons for the migration of human capital and national talents, explaining the social reasons. For the migration of human capital and national talents, explaining the economic reasons for the migration of human capital and national talents, extrapolating the negative economic effects of the migration of human capital and national talents.
Recommendations: The necessity of activating the role of social media, and modern media methods, to demonstrate the danger of the migration of national capital in its two parts: (human) with the migration of national human competencies and minds, and (financial cash) and the negatives of these migrations on the national economy. The necessity of holding conferences and seminars in the field of shedding light on The reasons for the migration of human and monetary talent, and the role of poverty and unemployment in this.

Keywords: Capital, National Economy, Legal Purposes, Brain Drain and Capital.

وبعد:
فما من شريعة سماوية أنزلها سبحانه، إلا لتحقيق مصالح العباد دنيا وآخرة، ولا يخفى على العقلاء، أن لعلم المقاصد المنبثق من علم أصول الفقه، مكانة متميزة بين العلوم الإسلامية؛ إذ أنه يمثل جزءا لا يتجزأ من علم أصول الفقه وفروعها المتعلقة بالجانب المالي.

وعلم مقاصد الشريعة الإسلامية من الأهمية بمكان، كمؤيدات لتشريع الأحكام. يقول الشاطبي : " إن وضع الشرائع، إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل معا "(١).

وهذا ثابت باستقراء نصوص الشريعة وتأتي هذه الدراسة في جانب معين من جوانب المقاصد الشرعية الإسلامية المحقق للمصلحة الوطنية، والتي تتمثل في مجال الاقتصاد الإسلامي الوطني، وذلك استناداً إلى ضرورة حفظ العقول أولاً، ثم ضرورة حفظ المال ثانياً من جانب الوجود وجانب العدم.

مشكلة الدراسة وأسئلتها ومحدداتها:

جاءت هذه الدراسة لتجيب على الأسئلة الآتية:

١.ما هو مفهوم رأس المال البشري والنقدي، وما أهمية رأس المال عموما، وما هي حقيقة المال في الإقتصاد الإسلامي ومقاصد الشريعة الإسلامية، وما تقسيماته؟

٢.ما معنى هجرة الرساميل البشرية والنقدية المالية، وما هي حقيقة الهجرة، وأقسامها، وما هي عوامل وحوافز الجذب للكفاءات عموماً إلى الخارج، وما هي الأسباب السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية، ؟

٣.وما هي الآثار الاقتصادية السلبية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية، وما هي الآثار الاقتصادية الإيجابية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية، وكيف يمكن مراعاة وحفظ مقصد المال من جانب الوجود والعدم، وما معنى المقاصد؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في هجرة الرساميل البشرية والنقدية الوطنية في بيان أثر

(١)– الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي: **الموافقات في أصول الشريعة**، ج ٢، ص ٦، دار المعرفة، بيروت .

هذه الهجرات على الاقتصاد الوطني سلباً أو إيجاباً، وذلك من جميع الجوانب، وأسباب هذه الهجرات: سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، مع ربط كل ذلك بمقاصد الشريعة الإسلامية متمثلاً بضرورة حفظ العقول البشرية، وضرورة حفظ المال، مع التعريف بتلك المقاصد.

حيث يقع عنوان هذه الدراسة ضمن دائرة اهتمام الطلبة والدارسين في مجالات الشريعة والاقتصاد الإسلامي والدراسات الاجتماعية والسياسية.

الدراسات السابقة:

١.دراسة للدكتور عبد الرحمن بودرع، بعنوان: " المعطيات الحضارية لهجرة الكفاءات (هجرة الكفاءات رؤية حضارية ومقاربة اجتماعية)، سلسلة كتاب الأمة، العدد ١٥٦، قطر، ٢٠١٣م.

٢.دراسة للدكتور عز الدين حيدر ، عمار إبراهيم، بعنوان: " أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والصحية في الهجرة الخارجية لرأس المال البشري في سورية "، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٤٠، العدد ٥ ، ٢٠١٨م.

٣.دراسة للدكتورة منى جاسم الزايد، بعنوان: " الاستثمار في رأس المال البشري: نموذج مقترح " المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٤.دراسة للدكتور عادل عبدالزهرة شبيب، بعنوان: " هجرة رؤوس الأموال العراقية وآثارها السلبية على الاقتصاد العراقي " المنبر الحر، الحزب العراقي،٢٠٢٠م.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان حقيقة الهجرة، وهجرة الرساميل البشرية والنقدية المالية، وما هي أقسام الهجرة عموماً، وما مفهوم رأس المال البشري، وما أهمية رأس المال البشري، وما هي عوامل وحوافز الجذب للكفاءات عموما إلى الخارج، وما هي الأسباب السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية، وما هي الآثار الاقتصادية السلبية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية، وما هي الآثار الاقتصادية الإيجابية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.

ثم الكشف عن الآثار الاقتصادية لهجرة الرساميل النقدية الوطنية، وحقيقة المال في الاقتصاد الإسلامي ومقاصد الشريعة الإسلامية، وتقسيماته، وما هي حقيقة مراعاة وحفظ مقصد المال من جانب الوجود والعدم، وبيان معنى المقاصد.

منهج البحث:

سلكنا في دراستنا هذه المنهج العلمي القائم على الاستقراء والتحليل، والتطبيق:

المنهج الاستقرائي: وذلك بتتبع الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وانعكاسات تلك الدراسات على المجتمع الوطني اقتصادياً، واجتماعياً، وأسباب تلك الهجرات البشرية للكفاءات الوطنية، والنقدية المالية، دراسة: وطنية اقتصادية مقاصدية إسلامية.

المنهج التحليلي: وذلك من خلال متابعة هذه الهجرات بأنواعها وأقسامها، وبيان آثارها إيجابياً وسلبياً، للدلالة على وجود بعض الإيجابيات لتلك الهجرات خاصة البشرية بتحويل رؤوس المال من الخارج إلى الداخل.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في ثلاثة مطالب، ومجموعة من الفروع، على النحو الآتي:

المطلب الأول : التعريف بحقيقة الرساميل البشرية والنقدية، وأهمية رأس المال البشري، والرأس المال النقدي، واشتمل على فروع:

الفرع الأول : مفهوم الرأس المال البشري.

الفرع الثاني : أهمية رأس المال البشري.

الفرع الثالث : التعريف بحقيقة المال والنقد، وهجرة الرساميل النقدية.

الفرع الرابع **: المقصود برأس المال النقدي**

الفرع الخامس: تقسيمات المال.

المطلب الثاني: التعريف بحقيقة الهجرة، وأقسامها، وأسبابها، وعوامل الجذب للكفاءات عموما إلى الخاج، وفيه فروع:

الفرع الأول: التعريف بحقيقة الهجرة، وهجرة الرساميل البشرية والنقدية المالية.

الفرع الثاني: أقسام الهجرة.

الفرع الثالث : عوامل وحوافز الجذب للكفاءات عموماً إلى الخارج .

الفرع الرابع : الأسباب السياسية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.

الفرع الخامس : الأسباب الاجتماعية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.

الفرع السادس : الأسباب الاقتصادية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية السلبية والإيجابية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية، وفيه فروع:

الفرع الأول : الآثار الاقتصادية السلبية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.

الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية الإيجابية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.

الفرع الثالث : ضرورة حفظ مقصد العقل، مع ضرورة التوازن بين الحقوق والحريات.

الفرع الرابع : مراعاة مقصد المال من جانب الوجود والعدم.

الفرع الخامس : التعريف بحقيقة المقاصد الشرعية.

الخاتمة : وتتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

المطلب الأول : التعريف بحقيقة الرساميل البشرية والنقدية، وأهمية الرأس المال البشري، والرأس المال النقدي:

الفرع الأول : مفهوم رأس المال البشري.

بدأ استخدام مصطلح رأس مال البشري منذ أوائل الستينات من القرن العشرين وهذا ما تؤكده كتابات شولتز سنة ١٩٦١م و كتابات بيكر سنة ١٩٦٤م، وهناك بعض الباحثين الذي يعيدون بدايات الاهتمام برأس المال البشري إلى آدم سميث في القرن الثامن عشر وتم استخدام هذا المصطلح و تقديمه إلى السوق و منظمات الأعمال كأسلوب لجذب وتوجيه الإنتباه نحو مساهمة العمل في أداء المنظمات(١).

عبّر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣م، أن رأس المال البشري هو النواة الصلبة نسبياً لرأس المال المعرفي، ويُعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري بأنه: كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها، أي من خلال العلم والخبرة، ومن الواضح أن الرأس المال البشري يختلف عن الرأس المال المادي من ناحية أساسية هي أنه غير مادي بطبيعته، أي ليس له مثل الآلات والمعدات والأبنية عرض وارتفاع وكثافة فلا يمكن قياسه مادياً مثلها، على الرغم مما لرأس المال البشري من دور كبير في زيادة الإنتاج الاقتصادي من سلع وخدمات (٢).

إن رأس المال البشري هو جملة من المعارف والمهارات والإمكانات والخصائص المختلفة الكامنة في الأفراد التي لها صلة وارتباط بالنشاط الاقتصادي، كما أن رأس المال البشري لا يركز فقط على ما يمتلكه الأفراد من معرفة ومهارات وما يمتلكه من قدرات وصفات، إنما يشير هذا المفهوم إلى المدى الذي يمكن أن يستخدم فيه الأفراد كل ما تعلموه وما يمتلكونه استخداماً منتجاً

---

(١)– أليفي، فرعون، محمد، محمد، **الإستثمار في رأس المال البشري مدخل حديث إدارة الموارد البشرية بالمعرفة** ، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة اقتصادية ،جامعة المسيلة، الجزائر، ع١٤، ٢٠٠٩م، ص٥.

(٢)– الزايد، منى جاسم، **الاستثمار في رأس المال البشري: نموذج مقترح**، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، د.ت، ص٩٢٧.

مرتبطاً بالنشاط الاقتصادي الذي يحقق لهم ثروة أو دخلاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة (١).

ويمكن تعريف رأس المال البشري بأنه أصل غير ملموس يشير إلى المجموع التراكمي من المهارات والمعرفة والخبرات التي يمتلكها العاملون في المنظمة، والتي هي ضرورية لإنجاز المهام والأنشطة التي تتطلبها مخططات المنظمة الحالية والمستقبلية (٢).

وعلى هذا فإن الرأس المال البشري والقوة الإنتاجية للعمل يعتمدان على تقسيم العمل، فالقدرة على العمل والجانب الأعظم من المهارة المتوفرة لدى العامل يكون لهما تأثيرهما الواضح على تقسيم العمل؛ فالعلاقة معقدة بين تقسيم العمل ورأس المال البشري؛ لذلك فإن رأس المال البشري هو المهارات والقدرات البدنية والعقلية والنفسية(٣).

ويعد الرأس المال البشري مجمل المهارات والسلوكيات والقدرات الكامنة داخل الأفراد التي تمثل مصدر المعرفة الإنسانية التي تظهر مدى فعالية وكفاءات المر دودي ة الإنتاجية الأفراد التي تعتبر كثروة للمنظمة التي يمكن استثمارها في تحقيق أهدافها المتمثلة في المورد البشري (٤).

---

(١)– حيدر، عز الدين، إبراهيم، عمار، **أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والصحية في الهجرة الخارجية لرأس المال البشري في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج٤٠، ع٥، ٢٠١٨م، ص١٦١.

(٢)– العدوان، زيد صامد أبو عرابي، **أثر رأس المال البشري في التعلم المنظمي: دراسة تطبيقية في الجامعات الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، الأردن، ٢٠٢١، ص٢٦.

(٣)–ديهية، خيار، كاميلية، عماروش، **دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر–مدخل مقارن**، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،٢٠٢٠م، ص١٢.

(٤)–ديهية، خيار، كاميلية، عماروش، **دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر–مدخل مقارن**، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،٢٠٢٠م، ص١٢.

الفرع الثاني : أهمية الرأس المال البشري.

يمكن تلخيص أهمية رأس المال البشري إلى النقاط التالية (١):

١.يعتبر رأس المال البشري من المصادر الحرجة والفريدة التي تؤثر على الأداء؛ لأن ما يمتلكه الأفراد من معارف و مهارات وخبرات وتعليم وقدرات وجدارات وغير ذلك تؤثر بشكل مباشر على أداء المنظمات فالمنظمة التي تملك رأس مال بشري غني يمكنها أن تنافس وتبقي وتنمو و تتطور بفعل ما سيضيفه العاملون من إبداعات و ابتكارات جديدة.

٢.يعد مورد يصعب على الآخرين تقليده فهو من الموارد الحرجة والنادرة لذا يصعب تقليده ومحاكاته وهذا يتطلب من المنظمة ضرورة المحافظة عليه والاهتمام به وعدم السماح بخسارته.

٣.ما يساعد في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة؛ لأن التنافس الحالي بين المنظمات يقوم على أساس التسابق على تقديم الأفكار والمنتجات الجديدة وبالسرعة الممكنة وهذه مهمات التي يمكن لأي منظمة أن تبلغها دون وجود أفراد مؤهلين ويمتلكون رأس مال بشري لكي يساهموا في تعزيز وتطوير الميزة التنافسية لمنظماته.

٤.يساعد في زيادة كفاءة استخدام الأصول ويحقق إنتاجية أعلى وخدمة أفضل للزبائن؛ لأن واحدة من مكونات رأس المال البشري هي التدريب فالشخص الذي يمتلك تدريباً وتأهيلاً سيكون أكثر قدرة على استخدام أصول المنظمة المختلفة بكفاءة عالية مما يحقق إنتاجاً أعلى يشبع رغبات ومتطلبات الزبائن.

أنه يساعد في خلق معارف جديدة فكلما كان رأس المال البشري أكثر غني كلما أسهم ذلك بشكل فعال في خلق وإبتكار وإنشاء معارف جديدة لاستخدامها وتوظيفها في تطوير عمل المنظمة.

(١)– المرجع السابق نفسه، ص ٧.

الفرع الثالث: التعريف بحقيقة المال والنقد، والرساميل النقدية

المال لغةً: معروف ما ملكته من جميع الأشياء، والجمع أموال، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل؛ لأنها كانت أكثر أموالهم، ومال الرجل يمول ويمال مولاً، ومؤولاً، إذا صار ذا مال(١).

أما اصطلاحاً: فالمال هو ما ترغب فيه النفس، ويميل إليه الطبع، ويقوم كافة الناس أو بعضهم بتموله(٢).

وقد قدم الدكتور الساهي هذا التعريف للمال انطلاقاً من معناه اللغوي السابق الذكر.

كما عرف الدكتور عبد السلام العبادي المال من الناحية القانونية فقال: "المال هو الحق ذو القيمة المالية، أيا كان ذلك الحق، سواء أكان عينياً، أم شخصياً، أم حقاً من حقوق الملكية الأدبية والفقهية والصناعية "(٣).

وعرفه سعدي أبو جيب فقال: " المال هو كل ما يملكه الفرد أو تملكه الجماعة من متاع أو عروض تجارة أو عقار أو نقود أو حيوان، وقد أطلق في الجاهلية على الإبل(٤).

لهذا فالمال اصطلاحاً هو كل مال له قيمة مادية بين الناس، ويمكن الانتفاع به منفعة مقصودة مباحة شرعاً، في حال السعة والاختيار مطلقاً، ليدخل في ذلك: مالية منافع الأعيان، ومالية الديون.

حيث تعتبر أموالاً على الرأي الراجح عند جمهور الفقهاء باعتبار أن عدم اعتبارها أموالاً تؤدي إلى تضييع حقوق الناس (٥).

وتعرف هجرة الرساميل النقدية المالية (هجرة رؤوس الأموال - هروب رؤوس الأموال) بأنها: " عبارة عن ظاهرة اقتصادية تعني عندما يسحب المستثمرون

---

(١)– أنظر في ذلك: ابن منظور : **لسان العرب** ، مجلد ١١ ، مادة (مول) ، ص ٦٣٥ – ٦٣٦ .

(٢)– الساهي : **المال وطرق تملكه في الإسلام** ، ص ١٥ . شلتوت : **الإسلام عقيدة وشريعة** ، ص ٢٥٠ – ٢٥١. .

(٣)– العبادي ، عبد السلام : **الملكية في الشريعة الإسلامية طبيعتها ووظيفتها وقيودها** ، ج ١ ، ص ٥٠ ، ط ١ ، مكتبة الأقصى ، عمان الأردن ، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م..

(٤)– سعدي أبو جيب : **القاموس الفقهي** ، ص ٣٤٤ .

(٥)– السعد، أحمد محمد : **فقه المعاملات** ، ج ١، ص ٣٦.

أموالهم من سوق دولة ما إلى سوق دولة أخرى بحثاً عن بيئة اقتصادية أكثر استقراراً " (١).

الفرع الرابع: المقصود برأس المال النقدي

يطلق لفظ رأس المال في علم الاقتصاد على الأصول النقدية أو السيولة المالية التي تمتلكها الشركة أو المؤسسة سواء بغرض ادخارها أم لتوفير نفقاتها الأساسية لكن يمكن أن يشمل المصطلح نطاقًا أوسع فيتضمن جميع أصول الشركة التي لها قيمة نقدية مثل: المعدات والمباني والمنتجات بمخازن الشركة وغيرها.

حيث يعد رأس المال عنصراً مهمًا للغاية في العملية الاقتصادية في الوقت الحالي، فانتقاله من مكان إلى آخر يمكن أن يؤدي إلى العديد من الآثار فقبل الحديث عن أسباب انتقاله وآثاره على الاقتصاد والمجتمع نعرض أهم التعريفات الخاصة به.

فيمكن تعريفها على أنها: " تلك الأموال التي يخرجها بعض الأفراد والمؤسسات من بلدهم الأم، حيث لا توجد في هذا البلد رقابة على الصرف، وتتمتع العملة بحرية التحويل، وذلك لاستثمارها في الخارج بحثاً عن عائداً أعلى وضمان أكبر" (٢).

وتعرف بأنها: " القوة الشرائية التي تنتقل بين البلدان، ويكون هذا الانتقال على شكل أسهم وسندات أو أدوات الائتمان والملكية الأخرى ذات العلاقة بأسواق رأس المال " (٣).

وتعرف بأنها: " تدفق رؤوس الأموال مشروعة المصدر ذات الفوائض المالية إلى خارج حدود الدولة، بحثاً عن عوائد أعلى ومناخ استثماري أفضل " (٤).

---

(١)– شبيب، عادل عبدالزهرة، **هجرة رؤوس الأموال العراقية وآثارها السلبية على الاقتصاد العراقي**، المنبر الحر، الحزب العراقي،٢٠٢٠.

(٢)– زكي، رمزي، **ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ط١، ١٩٩٣، ص١٦٠-١٦١.

(٣)– شقير، محمد لبيب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م، ص٨٢-٨٤.

(٤)– المعايطة، وسام عبدالحميد، **هجرة رؤوس الأموال العربية : تقدير اقتصادي إسلامي**، إطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الأردن، إربد، ٢٠١٤،ص٣٥.

ويرى الباحث بأن هجرة رأس المال النقدي تعني: بأنها عبارة عن ظاهرة اقتصادية تعني سحب المستثمرون أموالهم من سوق دولة ما إلى سوق دولة أخرى بحثاً عن بيئة وظروف اقتصادية أكثر استقراراً.

ويتكون حساب رأس المال من التدفقات الرسمية والخاصة التي تمثل حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة، إلا أن عملية تحرير حساب رأس المال يتعلق بحرية القطاع الخاص المقيم والأجنبي في تحريك رؤوس الأموال خارج البلد وداخلها، وإن كان هذا لا يعني انعدام الضوابط على هذه الحركة ، فيمكن أن تكون على نطاق واسع وتشمل كافة المعاملات المرتبطة بحساب رأس المال والاحتفاظ بقيود على بعضها الآخر.

الفرع الخامس: تقسيمات المال.

يمكن تقسيم المال من خلال الاعتبارات الآتية(١) :-

- من حيث الاعتبار الشرعي له وعدم الاعتبار :

١. المتقوم: وهو ما يباح الانتفاع به شرعاً في حال السعة والاختيار وله قيمة بين الناس، ويضمن إذا اعتدي عليه، كالسيارة...

٢. غير المتقوم: وهو ما لا يباح الانتفاع به حال الاختيار وليس له قيمة في عرف الناس، ولا يضمن بحال الاعتداء، كالخمر عند المسلم...

- من حيث تماثل آحاده وأفراده وعدمه :

١. المثليات : هو ما تماثلت آحاده وأفراده - يقوم بعضها مقام بعض دون فرق يعتد به- وله نظير في السوق... " ما يوجد مثله في السوق بدون تفاوت يعتد به".

حيث تخضع هذه الأموال للوحدات القياسية العرفية "الوزن-الحجم-الطول-العدد" فهي "المكيلات والموزونات والمذروعات والمعدودات المتقاربة".
وعقوبة اتلاف المثلي هو ضمان المثل لأنه هو البدل العدل، ويصح أن يكون دينا في الذمة باتفاق الفقهاء.

(١)– السعد، أحمد محمد : **فقه المعاملات** ، ج ١، ص ٣٧، اربد، دار الكتاب الثقافي، ٢٠١٩ – ١٤٤٠هـ.

٢.القيميات : هو ما اختلفت آحاده وأفراده- لا يقوم بعضها مقام بعض بلا فرق- (أو) مثلي انعدم نظيره في السوق... " ما لا يوجد له مثيل في السوق، أو يوجد لكن مع التفاوت المعتد به في القيمة".

وعقوبة إتلاف القيمي هو ضمان القيمة لأنه لا مثيل له، واختلف الفقهاء في جواز جعله دينا في الذمة.

- من حيث التقدير :

١.المقدر : هو المال الذي تعين مقداره بالوحدات القياسية العرفية التي يتعامل بها الناس: بالكيل أو الوزن أو الذرع أو العد.

٢.الجزاف: هو المال الذي لا يعلم مقداره على التفصيل، لعدم تقديره بإحدى بالوحدات القياسية العرفية.

- من حيث النقدية وعدمها:

١.نقود: هي الذهب والفضة (النقدين) والنقود الورقية المعاصرة، حيث تقوم هذه النقود الورقية مقام النقدين – بالزكاة – وجريان الربا – وكونها رأس مال للسلم والمضاربة والمشاركة.

٢.عروض: هي كل ما ليس بنقد من المتاع (غير الأثمان من المال على اختلاف أنواعه) من النبات والحيوان والعقار.

- من حيث كونه استهلاكي أو استعمالي :

١.الاستهلاكي: هو ما لا يتحقق الانتفاع به إلا باستهلاكه مرة واحدة:

٢.الاستعمالي: وهو ما يتحقق الانتفاع باستعماله مراراً مع بقاء عينه لقابليته للاستعمال المتكرر: كالعقار والأثاث، والآلات (١).

---

(١)– المرجع السابق، ص ٣٧ – ٤٠.

المطلب الثاني: التعريف بحقيقة الهجرة، وأقسامها، وأسبابها، وعوامل الجذب للكفاءات عموما إلى الخارج.

الفرع الأول: التعريف بحقيقة الهجرة، وهجرة الرساميل البشرية والنقدية المالية.

نرى أن عصرنا هذا يشهد كثيرا من التغيرات المتزايدة والمتسارعة لظاهرة الهجرة بمختلف أنواعها ومقاصدها، ودوافعها، والتي تنطوي على عملية التنقل المادي والاجتماعي الفردي والجماعي ما بين المجتمعات، حيث تُعتبر الهجرة أحد أشكال انتقال السكان والمال النقدي من أرض المكان الأصلي "بلد المنشأ" أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول "بلد المقصد" وما ترتب عن ذلك من تزايد أعداد المهاجرين لتصبح جزءً لا يتجزأ من عملية التكامل العالمي، في ظل العولمة وتحدياتها، وأصبحت أنماط الهجرة تعبّر عن مختلف التغيرات التي طرأت على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، فيعتبر انتقال رأس المال النقدي أحد أنواع الهجرة فيترتب عليها العديد من الآثار الاقتصادية.

الهجر هو ضد الوصل، وأصلها عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن.

وهي فعل داخلي يفعله المهاجر من تلقاء نفسه لمانع يمنعه من المكث والبقاء ببلده، لجلب مصلحة لا تحصل إلا بالهجرة ودفع مضرة لا تدفعها إلا الهجرة، وقد تكون الهجرة ظاهرة صحية طبيعية تتصل بضرورات الحياة كمهاجرة أسباب الضرر ونفاد المنافع إلى موارد الرزق، ومنها هجرة العمال إلى أماكن العمل (١).

والهجرة عموماً ظاهرة قديمة قدم البشرية على الأرض ولكنها أخذت تتنامى وتتنوع عبر الزمن لتأخذ أشكالاً مختلفة تبعاً للبواعث والمقاصد والغايات والظروف.

ويمكن تعريف هجرة الرساميل- البشرية على أنه شكل من أشكال التحركات السكانية والانتقال من مكان إلى أخر، أفراد وجماعات، بشكل دائم أو مؤقت للبحث

---

(١)– بودرع، عبد الرحمن : المعطيات الحضارية لهجرة الكفاءات (هجرة الكفاءات رؤية حضارية ومقاربة اجتماعية) ، ص١٣٤ – ١٣٥، كتاب الأمة، العدد ١٥٦، قطر، ٢٠١٣م.

عن نمط جديد من أنماط الحياة غير الذي إعتاده السكان في موطنهم الأصلي، والبحث عن العمل نتيجة أو عدم توافره أو عدم ملائمته لهم (١).

فهجرة الأيدي العاملة أو رأس المال البشري بمفهومه العام يعني: " انتقال الأفراد والجماعات وأصحاب الكفاءات والقدرات من منطقة إلى أخرى لتحسين أوضاعهم الاقتصادية أو هروباً من اضطهاد سياسي أو ثقافي أو حروب مدمرة".

كما قد يقصد به: " انتقال الأفراد بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش، وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود بلد واحد، أو خارج حدود البلد الأصلي. فالهجرة هي عملية مغادرة لأرض الوطن تجاه أماكن أخرى من العالم حيث توفر تحسين الحياة وللخروج من وضعية اجتماعية لعيش حياة أفضل، وتكون دوافع هذه المغادرة عديدة ومتنوعة كل حسب أسبابه الخاصة وأهدافه المرسومة بصورة مسبقة (٢).

الفرع الثاني: أقسام الهجرة.

لقد عرف التاريخ الإنساني أشكالا مختلفة للهجرة البشرية بين هجرة إرادية بحثا عن فرص العمل، وهجرة لا إرادية لأسباب الحروب والكوارث الطبيعية، وهجرات أخرى من قبل طلاب العلم بحثا المعرفة خارج البلاد.

لهذا يمكن تقسيم الهجرة إلى الأقسام الآتية(٣):

١.هجرات سياسية.
٢.هجرات علمية.
٣.هجرات تجارية (اقتصادية).

الهجرات التجارية (الاقتصادية) وذلك برحيل التجار من بلادهم إلى بلاد أخرى كأقليات في تلك البلاد بطابع الرحلة والتنقل وعدم الاستقرار والمكث.

---

(١)– حيدر، **أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والصحية في الهجرة الخارجية لرأس المال البشري في سورية**، مرجع سابق، ص١٦٣.

(٢)– بوفلاقة، كريمة، **الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الدول**، جامعة الجزائر، كلية علوم الإعلام والإتصال، ٢٠٢٠م، ص٢.

(٣)– بودرع، عبد الرحمن : **المعطيات الحضارية لهجرة الكفاءات (هجرة الكفاءات رؤية حضارية ومقاربة اجتماعية)** ، ص ١٤٢ – ١٤٣، كتاب الأمة، العدد ١٥٦، قطر، ٢٠١٣م.

ومثالها رحيل كثير من التجار العرب منذ قرون بعيدة إلى جنوب شرق آسيا لتجارة التوابل والأخشاب والنسيج(١).
مع تزايد الحاجات وتعدد المتطلبات الحياتية وتجدد أنماطها ولدت لدى الإنسان الرغبة بالهجرة من موقع إلى موقع آخر ومن بيئة إلى بيئة أخرى طلباً للرزق ورغبة في التطوير وطموحاً للوصول إلى الأفضل(٢).
فالهجرة بأشكالها المختلفة تشكل تحد للدول ومنها هجرة العقول والأدمغة والكفاءات والمهارات ومنها هجرة رؤوس المال التي تدخل بجملتها في صميم الجوانب الاقتصادية المؤثرة على الاقتصاد الوطن.

الفرع الثالث: عوامل وحوافز الجذب للكفاءات عموما إلى الخارج .

يمكن حصر أبرز حوافز الجذب للرساميل البشرية إلى الخارج عموما بما يأتي(٣):

١- ارتفاع مستويات الأجور في بلاد المهجر لتحقيق مستوى معيشي لائق ومقبول لها ولأسرها.
٢- اعتماد التقدم العلمي هو المعيار الأساسي للتوظيف والمنافسة.
٣- الاهتمام بالتطوير التعليمي والبحث العلمي ومنح حوافز مالية كافية للبحث والتطوير.
٤- الاستقرار السياسي وحرية الفكر والبحث وممارسة المهنة بما يوفر المناخ الملائم للبحث العلمي والدراسة الأكاديمية المتخصصة.
٥- التشجيع الذي تمنحه الدول المتقدمة لجذب الكفاءات إليها من توفير الموارد المالية الضخمة التي تمكنها من توفير فرص عمل مجزية.

---

(١)– المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٢)– المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٣)– المرجع السابق، ص ١٩١.

الفرع الرابع : الأسباب السياسية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.

يمكن حصر أبرز الأسباب السياسية لهجرة الرساميل البشرية إلى الخارج عموماً بما يأتي (١):

١- القمع والاستبداد والاضطهاد السياسي في بعض البلدان.
٢- المحسوبية في تبوء المناصب.
٣- الاستقطاب الطائفي والتوظيف السياسي للمذهب والعرق والجنس لهدف سياسي ومطمع شخصي.

الفرع الخامس : الأسباب الاجتماعية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.

يمكن حصر أبرز الأسباب الاجتماعية لهجرة الرساميل البشرية إلى الخارج عموماً بما يأتي (٢):

١- انتشار الأمية العلمية.
٢- ضعف الانتماء الوطني.
٣- الزواج من بلاد المهجر.

الفرع السادس : الأسباب الاقتصادية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.

يمكن حصر أبرز الأسباب الاقتصادية لهجرة الرساميل البشرية إلى الخارج عموماً بما يأتي(٣) :

١- عدم توفر فرص العمل في البلدان الأصلية.
٢- تباين مستوى الدخل بين الوطن الأصلي ووطن المهجر.
٣- الإحباط العلمي والمهني للباحثين في مجالات البحث العلمي.

---

(١)- الهيتي، عبد الستار : (**الأبعاد الاقتصادية في هجرة الكفاءات أسبابها وآثارها) المعطيات الحضارية لهجرة الكفاءات**، ص ١٨٧ - ١٩٠ ، كتاب الأمة، العدد ١٥٦، قطر، ٢٠١٣م.

(٢)- المرجع السابق، ص ١٨٥ – ١٨٦.

(٣)- المرجع السابق، ص ١٨٠ – ١٨٤.

٤- سيطرة النظام الاقتصادي الرأسمالي على جميع دول العالم.

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية السلبية والإيجابية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.

الفرع الأول : الآثار الاقتصادية السلبية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.

يعد الرأس المال البشري من المميزات الكبيرة التي تمتلكها الدول لتحقيق التنمية حتى إذا لم تكن تمتلك الموارد الكافية المتمثلة بالثروات، فهي تمتلك مورد مهم من الموارد وهو المهارات والمعارف والقدرات البشرية والتي تشكل المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية، فهجرة ذوي هذه الكفاءات تسمح للدول التي استقبلتها بتنمية قدراتها العلمية على حساب الدول المهاجرة منها، وهذا يسمى بالنقل المعاكس للتكنولوجيا الذي تمارسه الدول المتقدمة، مما يؤثر هذا بشكل سلبي على الدول النامية وتشكيل حالة من الاختلال وعدم التوازن وتوسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، كما تؤكد النظريات الاقتصادية على الدور الكبير لرأس المال البشري في تنمية الاقتصاديات ودوره في التفوق الحضاري والفكري والاقتصادي، فظاهرة هجرة رأس المال البشري والكفاءات والكوادر المؤهلة والأيدي الماهرة من أهم الظواهر البشرية في وقتنا الراهن التي قد تؤدي إلى العديد من الآثار الاقتصادية التي تنكعس سلباً على الدولة.

حيث يمكن تقسيم الآثار الاقتصادية لهجرة الرساميل البشرية إلى آثار سلبية وأخرى إيجابية، ومن الآثار السلبية المرتبة على هجرة رأس المال البشري، ما يأتي:

١. يمكن لهجرة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى أن تؤثر على الدول المستقبلة والمرسلة بذات الوقت، فالدول الاستقبال لا تستطيع تنفيذ خططها وبرامجها التنموية إلا من خلال الاستعانة بالعمالة الوافدة التى تشكل العمالة العربية جزءاً كبيراً منها مما يؤثر ذلك على اقتصاديات هذه الدول المستقبلة، ويعود تطوير اقتصاديات الدول المستقبلة إلى هذه العمالة الوافدة، وبالرغم من هذا التطور الاقتصادي إلا أن الدول المستقبلة ترى أن المنافع الاقتصادية المترتبة على استقدام عمالة وافدة ضئيلة حيث يميل هؤلاء العاملين إلى الميل الادخار مما يزيد من عملية التحويلات الأمر الذى يؤدى إلى حرمان اقتصاديات هذه الدول

من إعادة وتدوير جزء كبير من دخول العمالة الوافدة إلى الاقتصاد وتسربه خارجاً مما يؤثر على الإنتاج المحلى الإجمالي والدخل، أما بالنسبة لدول الإرسال فأنها تعترف بأهمية تحويلات أبنائها المهاجرين حيث تؤدى هذه التحويلات إلى دعم احتياطياتها من النقد الأجنبي والقضاء على الخلل فى ميزان المدفوعات ويمكن استثمار جزء من هذه التحويلات مما يزيد من الآثار الإيجابية على اقتصاد دول الإرسال، ومن ناحية أخرى لا تنكر دول الإرسال أهمية هجرة العاملين فى التخفيف من حدة البطالة، ولكن هناك مجموعة من الآثار السلبية التي نتجت عن هجرة أبناء دول الإرسال منها تفريغ قطاعات مهمة من العمالة الماهرة وخلق عجز حقيقي في بعض المهن والمهارات كما أن تحويلات المهاجرين لا تعوض عن كلفة تدريب وتأهيل هؤلاء المهاجرين وأدى ذلك إلى تشغيل عمالة أقل مهارة وارتفاع كبير في كلفة التدريب والتأهيل، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحل بل امتد في بعض القطاعات لترتفع الأجور المحلية نتيجة حدة النقص فى بعض المهارات المطلوبة مما أدى إلى التضخم الذى التهم بدوره جزءاً كبيراً من المنافع المترتبة على الهجرة (١).

٢.تؤدي هجرة رأس المال البشري من أقطار الدولة إلى دولة أخرى إلى تأثير الاقتصاد المحلي لهذه الدول من خلال عدم القدرة على استغلال الموارد المتاحة وتعطيلها (٢).

٣.تؤثر هجرة رأس المال البشري على الأنماط الاستهلاكية والاستيرادية في البلدان المرسلة للعمالة بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ تلك المجتمعات، بالإضافة إلى خلق طلب إضافي ومتزايد لصنوف عديدة من السلع الكمالية والمعمرة المستوردة، مما أدى ذلك إلى شيوع أنماط استهلاكية جديدة ظهرت وتغلغلت قبل آوانها في الأقطار العربية المرسلة للأيدي العاملة نتيجة المحاكاة

(١)– مجموعة من المؤلفين، **دراسة حول واقع وآفاق تنقل الأيدى العاملة العربية**، منظمة العمل العربية، جامعة الدول العربية، بغداد، ٢٠١٥م، ص٦.

(٢)– المعايطة، وسام عبدالحميد، **هجرة رؤوس الأموال العربية : تقدير اقتصادي إسلامي**، إطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الأردن، إربد، ٢٠١٤م، ص٦٢.

والتقليد (١).

٤.تتمثل مجموعة الآثار الاقتصادية التي تولدها هجرة رأس المال البشري، خاصة هجرة أصحاب الكفاءات، إلى تكريس حالة من التخلف في الدولة المرسلة، وتدهور الانتاج العلمي والمعرفي والمحلي للدول المرسلة نتيجة لعدم سد النقص مكان تلك الكفاءات وضياع فرص التقدم والإنتاجية العالية نتيجة هجرتهم (٢).

٥.إذا يتأثر اقتصاد الدول التي تستضيف الرأس المال البشري بشكل ملحوظ مع زيادة أعداد المهاجرين والتي تظهر نتائجها على ارتفاع نسبة الطلب على الموارد الاساسية والذي يؤدي في النهاية زيادة حاجة الدول إلى توفر دعم اقتصادي عن طريق الاعتماد على المساعدات الخارجية من الدول الأخرى والتي تساهم في دعم اقتصاد الدول المستضيفة للمهاجرين من أجل إذا كان السكان من ذوي الدخل المحدود في تلك الدول وسوف تحمل نفقات استقبالهم وخصوصاً بالتغيرات الاقتصادية التي ترافق الهجرة (٣).

٦.يؤثر انتقال رأس المال البشري على الأجور في البلد المستقبل، لذلك فإن الأثر الذي تحدثه الهجرة على الأجور تختلف من قطاع الى آخر بحسب حجم الفقد الذي شهده كل قطاع والتركيب المهني لكل منهما، ومدى التداخل والارتباط بينها، فنتيجة الهجرة قد ترتفع الأجور مما يؤدي إلى انخفاض المعروض في أنواع معينة من العمالة ويزداد هذا الأثر في حالة ارتفاع الطلب المحلي عليها، بالإضافة إلى ارتفاع الفجوة في الأجور النقدية والحقيقية بين العاملين بالداخل والخارج، وارتفاع الفجوة في الأجور بين قطاع وآخر أو بين مهنة واخرى

(١)– انظر: سعد الدين، إبراهيم، عبدالفضيل، محمود، **انتقال العمالة العربية المشاكل– الأثار– السياسات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،ط١، ١٩٨٣م، ص٨١–٨٥.

(٢)– سلمان، هيثم عبدالله، **الاثار الاقتصادية للهجرة الدولية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وتقييم سياساتها**، مجلة الكويت الاقتصادية، ع٢٤، ٢٠١٤، ص١٦١.

(٣)– دويج، عبدالعزيز، **الهجرة في المنظور الإسلامي**، جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية، ٢٠١٧،ص٣.

وفقاً لما يعرف بظاهرة مسايرة الأجور لبعضها البعض (١).

٧.بالإضافة إلى أن ارتفاع الأجور في البلد المستقبل نتيجة انتقال رأس المال البشري سيؤدي إلى زيادة القوة الشرائية، ومع قصور الجهاز الإنتاجي وتدني الطاقة المستغلة منه فإن الزيادة في الطلب الناتج عن الزيادة في الأجور ستنصرف الى الأسعار(تضخم الطلب)، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة العامل مع انخفاض إنتاجيته قد تدفع الى تفضيل الفن الانتاجي كثيف رأس المال وهو ما يتوقف على تكلفة الحصول على رأس المال وإمكانية الإحلال، كما قد يضعف ذلك من إمكانية الاستمالة إلى الاستثمارات الأجنبية (٢).

٨. تساهم الهجرة في زيادة الطلب الكلي (حركة جذب الطلب)، فتحويلات العاملين بالخارج نقدية أم عينية تؤدي إلى زيادة صافية في دخول قطاع السكان، وتؤدي إلى عدم مرونة العرض المحلي للسلع التي زاد الطلب عليها إلى زيادة الطلب على الواردات وتكوينها لجانب هام من العرض المحلي لبعض أنواع السلع(٣).

٩.تؤدي أيضاً إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي (نمو الناتج المحلي الإجمالي)، والتأثير سلباً في المواطنين الذين لم يهاجروا، وبخاصة العمالة المنخفضة المهارة، حيث ترتفع أجور العمالة الماهرة التي لم تهاجر وتنخفض أجور العمالة غير الماهرة، وينتج من ذلك التفاوت في توزيع الأجور وكذلك ارتفاع مستوى الفقر (٤).

١٠.كما تؤدي هذه الهجرة إلى انخفاض صافٍ في رصيد رأس المال البشري للدولة المصدرة حيث تؤدي إلى انخفاض النمو والإنتاجية، وبخاصة عند هجرة ذوي الخبرة المهنية العالية مما تؤدي إلى تزايد التباينات في الدخول في البلد

---

(١)– مصلح، رافد جواد، **الأسباب و الأثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة السودانية**، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، مج١٠، ع٢، ٢٠١٨م، ص٢٧١.

(٢)– المرجع السابق نفسه، ص ٢٧٢.

(٣)– المرجع السابق نفسه، ص ٢٧٢.

(٤)– عمارة، أميرة محمد، **هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر**، بحوث اقتصادية عربية، ع٦٣– ٦٤، ٢٠١٣م، ص١٩.

الأصلي (١).

ويمكن تلخيص هذه الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني، بما يأتي(٢):

١.الخسارة الاقتصادية للبلدان الأصلية.

٢.الخسارة في مجال التعليم.

٣.استنزاف العقول المتميزة.

٤.توسيع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.

٥.تكريس فكرة التبعية للبلدان المتقدمة.

٦.تبديد الموارد البشرية.

الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية الإيجابية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.

وهناك بعض الآثار الإيجابية لهجرة رأس المال البشري تتمثل في زيادة العائد المادي للأسرة المهاجرة، حيث أن معظم الأفراد المهاجرون يعملون موظفين في المؤسسات الحكومية أو في القطاع الخاص فكان لا بد أن يؤدي ذلك إلى زيادة العائد المادي للفرد، بالإضافة إلى زيادة معدلات الادخار والاستثمار للمهاجرين، فيتم تركيز الاستثمارات بصورة أساسية في هذه الحالة على الاستثمار في مجال المباني والعقارات والمباني السكنية بدلاً من الاستثمار في المجالات الإنتاجية المباشرة، أيضاً قد تؤدي في بعض الحالات استقطاب المهاجر لأقاربه فيساهم إلى رفع المستوى الاقتصادي للأسرة بشكل عام (٣).

١)كما قد تؤدي هجرة العقول إلى مكاسب أيضاً في حالة عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية بعد تطوير مهاراتهم في الخارج، كما أن هؤلاء إذا قاموا باستغلال المعرفة الإضافية التي حصلوا عليها وما اكتسبوه من رؤوس أموال

---

(١)– عمارة، **هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر**، مرجع سابق، ص١٦.

(٢)– المرجع السابق، ص ١٩٩ – ٢٠٢.

(٣)– شهاب، إيمان برهان عطية، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للهجرة الخارجية في محافظة طولكرم**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٣، ص١٨٨ – ١٨٩.

في الخارج بشكل جيد، فإن ذلك يمثل تعزيزاً لعنصر التنظيم والابتكار في أوطانهم، ويكون المكسب الصافي أكبر في حالة عدم بقائهم فترة طويلة في الخارج وعودتهم إلى أوطانهم سريعاً، وبخاصة أن عودة هؤلاء المهاجرين (الكفاءات المهاجرة) من الدول المتقدمة تساعد على انتقال وانتشار التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية، ومن ثم فإنهم يمثلون مصدراً محتملاً للنمو في بلدانهم الأصلية (١).

٢)كما قد تؤدي الهجرة إلى تسهيل عمليات تبادل السلع وعوامل الإنتاج والمعرفة بين الدولّ المصدرة والمستقبلة للعمالة من خلال المهاجرين في الشتات الذين قد يساهمون في انتشار التكنولوجيا من خلال إقامة شبكات اتصال تنتقل من خلالها العلوم والأعمال، وأيضا من خلال تشجيع التجارة وإقامة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يمكنهم أيضاً المساهمة في تطوير المؤسسات في أوطانهم وإتاحة فرص مجزية للعمالة المتعلمة غير متاحة في أوطانها (٢).

٣)تحفيز الأفراد على مواصلة التعليم لمستويات أعلى أملاً في الهجرة وفي تحسين مستويات دخولهم في الخارج، مما يؤدي إلى زيادة مستوى التعليم وزيادة كميات رأس المال البشري في الدول النامية ويرفع مستوى التنمية الاقتصادية، وتحفز الاستثمار في التعليم في الدول المصدرة واستثمارات الأفراد في تكوين رأس المال البشري (٣).

الفرع الثالث : ضرورة حفظ مقصد العقل، مع ضرورة التوازن بين الحقوق والحريات.

العقل هو أسمى شيء في الإنسان، بإشعاعه يتأمل وينظر ويتدبر ويتفكر، وبهداه يهتدي، وبإشراقاته يميز بين الطيب والخبيث، فصاحب العقل السليم، يربأ بنفسه عن الدناءات، ونظراً لأهمية العقل وضرورة استخدامه في مصلحة المجتمع، عدَّ العلماء من ضروريات الحياة الإنسانية الكبرى، وأن المحافظة عليه من المصالح

(١)– عمارة، **هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر**، مرجع سابق، ص١٦.

(٢)– المرجع السابق، ص ١٦.

(٣)–المرجع السابق، ص ١٦.

في الدين، فدعا الإسلام للمحافظة على الصحة الكاملة للجسم(١)، لهذ فهجرة العقل البشري (الرأسمال البشري) عن موطنه يقضي على ذلك كله، رغم أن يحقق الكثير من الإيجابيات للفرد والمجتمع.

فالشريعة الإسلامية إذا هي بحق المصدر للقواعد الدستورية التي تصون حقوق الإنسان، وأقصد هنا (حق التنقل) الذي ضمنه التشريع الإسلامي، لذا فإن منع بعض الأفعال والأشياء التي ثبت باليقين ضررها على المجتمع، لا يتعارض مع تلك الحقوق والحريات التي تنظمها نصوص الشريعة، والقانون، والدستور، فمصلحة المجتمع تسمو وتعلو على قيام الفرد بأفعال ثبت ضررها، فالشريعة الإسلامية تشكل الأساس الفكري لمنظومة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، حيث جاء الإسلام لتنظيم علاقاته بربه ونفسه وبني جنسه، فالعقل البشري يقرها ويؤيدها؛ لأن الطباع البشرية، والشهوة النفسانية مائلة بالمرء إلى قضاء شهوة المال، وحرية التنقل والسفر، والمقصد من ذلك كله هو أن الإسلام هو دين الحقوق والحريات المنضبطة بضوابط الشرع الحنيف، فهي حريات مسؤولة كفلها من الميلاد حتى الوفاة، بل وبعد الوفاة، كما أنه ممتد إلى ما قبل الميلاد ليقرر حقوقاً للجنين، وتعد الحرية هي أصل الحقوق، والحريات، لارتباطها الوثيق بعقيدة التوحيد، فأمر بحرية العقيدة، وحرية الفكر، وحرية الرأي، والحرية الشخصية، وقد أقر الإسلام هذه الحريات للجميع، وفقاً لمبدأ المساواة، ثم وضع الإسلام من الحدود والعقوبات ما يكف حمايتها من جانب العدم(٢).

وبالموازنة والترجيح في الحقوق والحريات، بين ما جاءت به الشريعة الإسلامية، وما جاءت به القوانين الوضعية، يتبين لنا فضل السبق للإسلام على جميع تلك القوانين، والتشريعات السابقة له، المؤدي بالنتيجة إلى حسم مادة النزاع،

---

(١)– الشاطبي : **الموافقات** ، ج ٢ ، ص ٨ – ١٠ . الزحيلي : **مقاصد الشريعة** ، ص ٣٢٠و ٣٢١ . الخياط :**المؤيدات التشريعية** ، ص ٣٠ و ٦٣ – ٦٧ . الزلمي : **حقوق الإنسان** ، ص ٢١ – ٥٤ .أبو زهرة : **الجريمة والعقوبة** ، ص ٣٢ .الشاطبي : **الموافقات** ، ج ٢ ، ص ٨ – ٩ . أبو غدة : **بحوث في الفقه الطبي** ، ص ١٨٧. برهاني : **الفكر المقاصدي عند محمد رشيد رضا** ، ص ٣٦٨ – ٣٧٠ . دراجي : **العدالة الجنائية الدولية** ، ص ١٦٨ و ١٦٩.

(٢)– أنظر في ذلك: اللبيدي ، إبراهيم محمود : **ضمانات حقوق الإنسان أمام المحاكم الجنائية** ، ص ٣٨ ، دار الكتب القانونية ، دار شتات، ٢٠٠٩م ، دراجي : بلخير : **العدالة الجنائية ودورها في حماية حقوق الإنسان** ، ص ١٦٢ ، ط ١ ، مكتبة الوفاء القانونية ، ٢٠١٠م.

والفساد، المؤدي بدوره إلى استقرار العالم، وأمانه، وفي هذا الصدد يقول بلخير: "لو وازن الإنسان بين ما جاء به الإسلام، وبين ما اهتدى إليه العقل البشري، أو التي أتت به الأديان السماوية الأخرى، أو التي أتت بها القوانين البشرية بمختلف أنواعها لأدرك أن المبادئ الإسلامية الخاصة بحقوق الإنسان أحق وأعدل، وأنها أثبتت للإنسان حقوق لا توجد في غيرها من القوانين، وصانت للإنسان شخصيته وكرامته وعقله وشرفه وجسده وحياته "(١).

الفرع الرابع: تدفقات رؤوس الأموال وأشكالها

ويمكن تلخص أهم تدفقات رؤوس الأموال فيما يلي (٢):

١. التدفقات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر (الاستثمار الحقيقي) FDI : وتسمى بالاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل-أكثر من سنة-، كما وتسمى بالاستثمارات الحقيقية؛ لأنها تتم بإقامة أو المشاركة بمشروعات إنتاجية حقيقية، سواء في المشروعات الصناعة التحويلية أو الاستخراجية فضلاً عن المشروعات الزراعية أو الخدمات المختلفة كالصحة والسياحة والتعليم والتدريب والتجارة وما الى ذلك، وغالباً ما يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السيطرة على إدارة المشروع أو المشاركة الفاعلة على إدارته والسيطرة على مراحل الإنتاج والتسويق كلياً أو جزئياً ، وعادة تقوم الدول بإصدار قوانين خاصة تنظم عمل الاستثمار الاجنبي المباشر والعلاقة بين المستثمر الاجنبي والاقتصاد الوطني أو المستثمر المحلي وحقوق وواجبات كل منهما تجاه الآخر، منها كيفية دخول رؤوس الأموال الأجنبية وحقوق التملك وتحويل أو إخراج الأرباح أو إعادة استثمارها.

٢. التدفقات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر (استثمار المحفظة) FPI: ويسمى كذلك بالاستثمار قصير الأجل – أقل من سنة - وتشمل عمليات الشراء التي تتم محلياً ويقوم بها غير المقيمين، أو عمليات البيع أو الإصدارات التي تتم بواسطة مقيمين (تدفقات إلى الداخل) أو على المبيعات أو إصدارات يقوم بها محلياً غير مقيمين، أو عمليات الشراء التي يقوم بها في الخارج مقيمون (تدفقات إلى الخارج)، وتشمل المعاملات في سندات

(١)– أنظر في ذلك: دراجي : **العدالة الجنائية** ، ص ١٦٢.

(٢)– المرزوك، خالد، **الحركة الدولية لعوامل الإنتاج**، الاقتصاد الدولي، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، د.ت، ص٥٤.

الملكية وسندات الدين الطويل الأجل والتي تشمل سندات وأذونات الخزينة، وأدوات الدين في السوق المالية والمشتقات المالية القابلة للتبادل مثل عقود الاختيار ومبادلات العملة وأسعار الفائدة، ولا يهدف هذا النوع من الاستثمار الى السيطرة أو الإدارة في المجالات التي يسهم بها .

٣. التدفقات المتعلقة بأصول الثروة العقارية: أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم بواسطة غير المقيمين، أو شراء العقارات في الخارج بواسطة مقيمين.

٤. التدفقات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي: وتشمل الضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل (الائتمان الممنوح للمقيمين من جانب غير المقيمين) أو على التدفقات للخارج (الائتمان الممنوح لغير المقيمين من المقيمين).

٥. التدفقات المتعلقة بالبنوك التجارية: وهي تشمل ودائع غير المقيمين لدى البنوك الوطنية، واقتراض البنوك الوطنية من الخارج (تدفقات إلى الداخل) وكذلك العكس أي تشتمل على القروض والودائع الأجنبية (تدفقات إلى الخارج).

٦. التدفقات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية: وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع، القروض، الهدايا، المنح، الميراث، التركات وتسوية الديون.

الفرع الخامس : أسباب هجرة رأس المال النقدي.

يمكن تقسيم أسباب هجرة رأس المال البشري حسب نوع رأس المال سواء أكان قصير الأجل أم طويل الأجل :

أولا: أسباب هجرة رؤوس الأموال قصيرة الأجل (١).

١. التغيرات النسبية في سعر الفائدة: بمعنى أن أرتفاع سعر الفائدة قصير الأجل محلياً، سوف يؤدي إلى تدفقها من الخارج إلى داخل الاقتصاد القومي قيد البحث والعكس بالعكس في حال إنخفاض سعر الفائدة قصيرة الأجل مقارنة بالعالم الخارجي فسوف يدفع برؤوس الأموال قصيرة الأجل من الداخل إلى

(١)– المزورك، **الحركة الدولية لعوامل الإنتاج**، مرجع سابق، ص٤٦-٤٧.

خارج الاقتصاد الوطني .

٢.التوقعات في أسعار الصرف: تلعب هي الأخرى دوراً هاماً في إطلاق حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين دول العالم المختلفة فالمخاطر الناجمة عن تغير أسعار الصرف قد تمنع الأفراد أو تدفعهم الى تحويل استثماراتهم بين دولة وأخرى، بالرغم من الاختلافات النسبية في أسعار الفائدة.

٣.حالة الاستقرار السياسي داخل الدولة قيد البحث: فعدم توافر القدر الكافي من هذا الاستقرار قد يؤدي إلى انطلاق هذه الحركات إلى خارج الدولة والعكس صحيح إذا توافر الاستقرار السياسي داخل الدولة فإنه يكون عاملاً مشجعاً لاجتذاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى داخل السوق المالي لهذه الدولة بحثاً عن الأمان والاستقرار ويطلق على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل من هذا النوع "رؤوس الأموال الساخنة" .

وتنتج تحركات رؤوس الأموال الدولية قصيرة الأجل من شراء وبيع السندات قصيرة الأجل عبر الحدود الدولية، وتشتمل هذه التحركات على كل من : حجم الائتمان التجاري، تحويل رأس المال العامل داخل شركات داخل العديد من دول العالم التي يتألف منها الاقتصاد العالمي، عمليات تحويل الثروة السائلة من أوراق مالية قصيرة الأجل لإحدى الدول إلى أوراق مالية قصيرة الأجل لدول أخرى، والأصول المالية السائلة التي تمتلكها البنوك المركزية لبعض الدول ولكنها تحتفظ بها في دول أخرى وكذلك العملات الأجنبية، والأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها البنوك التجارية العالمية خارج حدود الدولة الأم وفي بعض الاقتصاديات القومية التي يوجد بها عمليات مصرفية لهذه البنوك وغنى عن البيان أن العلاقات التجارية الدولية تساهم بدورها في تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين دول العالم المختلفة كوسيلة للتسوية الحسابية لقيمة كل من الصادرات أو الواردات حسب الأموال (١).

ثانيا:أسباب هجرة رؤوس الأموال طويلة الأجل.

أما فيما يخص حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بين دول العالم المختلفة نجد أنها تتوقف بدورها على الأسباب الآتية:

١.التغيرات النسبية في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف: فارتفاع

(١)– المزورك، **الحركة الدولية لعوامل الإنتاج**، مرجع سابق، ص٤٦-٤٧.

أسعار الفائدة سوف يشكل حافزاً للمستثمرين الأجانب على القيام بإقراض كميات أكبر من رؤوس الأموال مما كان عليه الحال قبل ارتفاع سعر الفائدة أي أن التغيرات في سعر الفائدة من شأنها تنشيط حركة الإقراض الدولي بين دول العالم المختلفة كذلك تؤثر التوقعات الخاصة بأسعار الصرف في الأجل الطويل على الرغبة في حيازة العملات الأجنبية لتسوية الالتزامات الناشئة في المستقبل، أو العكس.

حيث يخلق تدفق رأس المال ضغطاً لتغيير أسعار الصرف، لأنها تخلق زيادة في الطلب على عملة الدولة المستقبلة للتدفق الرأسمالي، ويصبح هذا الضغط هائلاً أحياناً، وعند حدوث ذلك تواجه السلطات الخيار بين أن تسمح لسعر الصرف بالتكيف مع تدفق رأس المال أو تقاوم الضغط لتغيير أسعار الصرف عن طريق تدخلها في سوق الصرف الأجنبي، أو تفرض قيوداً على معاملات التمويل الدولية، وقد يدمر الخيار الأول تنافسية سلع الدولة المتاجر بها دولياً أو يخلق ضغطاً تضخمياً محلياً، والخيار الثاني يجعل محاولة التحكم في الأوضاع النقدية المحلية أكثر صعوبة.

ويتدخل الخيار الثالث مباشرة بالتجارة والاستثمار الدولي (١).

٢. البحث عن فرص تحقيق الأرباح في دول العالم المختلفة: فكلما كان نجاح الاستثمارات في الخارج بالمقارنة بالاستثمارات في الداخل أمراً واضحاً كان ذلك دافعاً على إنتقال رؤوس الأموال طويلة الأجل من الداخل إلى الخارج بحثاً عن الربح، وتعرف حركة رؤوس الأموال في هذه الحالة بأنها" أموال المخاطرة" نظراً لأن تحقيق الربح في هذه الحالة ليس قضية مؤكدة لتعلقها بالمستقبل البعيد نسبياً.

وهناك أسباب أخرى تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج تتمثل في (٢):

أولاً: أسباب اقتصادية ومالية : حيث إن عدم توفر المناخ الاستثماري المناسب وقلة أو انعدام مشروعات التنمية، وضعف سوق الأوراق المالية إضافة إلى

---

(١)– جبار، محفوظ، **التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع٤٨، ٢٠١٦م، ص١٢٧.

(٢)– شبيب، عادل عبدالزهرة، **اسباب هجرة رؤوس الأموال العراقية وما هي آثارها السلبية على الاقتصاد العراقي**، مجلة الحوار المتمدن، ٢٠٢١م.

تذبذب أسعار العمل المحلية وعدم استقرارها وعدم توفر المعلومات المناسبة للمستثمرين والخاصة بحجم ونوعية الفرص الاستثمارية في العراق، كلها عوامل سببت هجرة رأس المال الى جانب أنها تساهم أيضاً بعدم جذب الاستثمار الأجنبي، كذلك فإن تعدد الرسوم وزيادتها على المستثمرين تكون عائقاً أيضاً في وجه الاستثمار المحلي.

ثانياً: أسباب تشريعية : تتعلق بغياب قانون الاستثمار أو عدم وضوح القواعد القانونية في مجال الاستثمار مع وجود قوانين وإجراءات تحد من حرية المستثمر في نقل أرباحه الاستثمارية ، كلها عوامل تسهم إلى حد كبير في هجرة رأس المال المحلي إلى الخارج وإلى نفور رأس المال الأجنبي من الاستثمار داخل العراق.

ثالثاً: أسباب جمركية : حيث أن إرتفاع الرسوم الجمركية التي تفرض على المستثمر وعدم وجود تسهيلات تجارية تعد سببا مهما في هجرة رأس المال المحلي.

رابعاً: تفشي الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة المختلفة وفي المنافذ الحدودية، والتي تقضم جزءاً كبيراً من أرباح المستثمرين مما يدفعهم إلى ترك المشروع الاستثماري وتفضيل الاستثمار في الخارج، إضافة إلى التدخلات العشائرية ودورها في ابتزاز المستثمرين حيث يعتبرون الأراضي التي يوجد عليها المشروع الاستثماري التي تقع ضمن مناطقهم ملكاً لهم وبالتالي فإنهم يفرضون على المستثمرين دفع أموالاً طائلة لهم مقابلها أو يجبرون المستثمرين على تشغيل أبنائهم، مما يؤدي الى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في ظل ضعف الدولة وعدم فرضها القانون .

الفرع السادس : الآثار الاقتصادية لهجرة الرساميل النقدية والمالية الوطنية.

مسألة:
الآثار الاقتصادية السلبية لهجرة الرساميل النقدية والمالية الوطنية.

تؤدي هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج إلى عدة آثار اقتصادية سلبية أهمها (١):

١. ضعف النمو الاقتصادي: حيث يعتبر رأس المال من عناصر الإنتاج المهمة، وإن هجرة رؤوس الأموال إلى خارج يحرم البلاد من الاستثمار والتنمية وبالتالي انخفاض رأس المال في الناتج المحلي الأمر الذي يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي في المجتمع الذي تهاجر منه رؤوس الأموال.

٢. ضعف مستوى التشغيل وارتفاع نسب البطالة: هناك علاقة عكسية بين معدل الاستثمار ومعدل البطالة فكلما زاد الاستثمار كلما توفرت فرص العمل وانخفضت نسب البطالة والعكس صحيح حيث كلما قل الاستثمار كلما قلت فرص العمل وازدادت البطالة في المجتمع، وهذا ما نلاحظه اليوم في الدول حيث أن هجرة رؤوس الأموال للخارج ساهمت إلى جانب عوامل أخرى في قلة المشاريع الاستثمارية وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بين القادرين عن العمل وبين الشباب والخريجين واصحاب الشهادات العليا.

٣. تعطيل استثمار الموارد الاقتصادية داخل الدولة: إذ أن هجرة رؤوس الى الخارج تؤدي إلى ضعف قدرة الاقتصاد في استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة في الدولة، حيث أن استغلال الموارد الاقتصادية في أي بلد يحتاج الى رؤوس أموال من أجل تحويلها إلى موارد اقتصادية إنتاجية سواء سلعية أم خدمية، ولذلك بسبب هجرة رؤوس الأموال فقد تعطلت الموارد الاقتصادية دون استغلالها بالشكل الأمثل.

٤. استنزاف الاحتياطات النقدية للدولة: فهجرة الأموال تسبب استنزاف احتياطي الدولة من النقد الأجنبي حيث يزداد الطلب على النقد الأجنبي من أجل تحويله للخارج مما يؤثر على مكانة الدولة الاقتصادية المتمثل في حجم الاحتياطيات النقدية لديها ويؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للدينار العراقي بسبب زيادة الطلب عليها . كما أن زيادة الطلب على العملات الأجنبية نتيجة

(١)– شبيب، اسباب هجرة رؤوس الأموال العراقية وما هي آثارها السلبية على الاقتصاد العراقي، مرجع سابق.

لهجرة رؤوس الأموال يخفض من احتياطي الدولة من هذه العملات.

٥.ارتفاع معدلات التضخم في الدول المستقبلة: مما يؤدي إلى تراجع القيمة الشرائية لرأس المال، والجدير بالذكر أن تأثير التضخم على الاستثمارات الخارجية يتوقف بالدرجة الأولى على نوع الاستثمارات؛ فالاستثمارات ذات السيولة العالية (كالودائع المصرفية والأسهم والسندات وغيرها) تكون أكثر تعرضاً لآثار التضخم السلبية من الاستثمارات ذات السيولة المنخفضة مثل العقارات وغيرها، على اعتبار أن أسعار الأصول الثابتة عادة ما ترتفع مع ارتفاع المستوى العام للأسعار في الدولة المستثمر فيها.

٦.ارتفاع الأسعار وعرقلة التمويل الذاتي المحلي: فالاعتماد على التمويل الخارجي يقلل من أهمية التمويل الذاتي للمشاريع الإنتاجية في الاقتصاد الوطني والاعتماد على الذات، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة إنشاء المشاريع ونقل التقنية بصورة مغلقة، ويرجع ارتفاع الأسعار إلى شهادات البراءة وامتيازات في توزيع الأرباح وعلاوات في أسعار شراء المواد من الشركة الأم...الخ، ونتيجة لارتفاع نفقات الإنشاء والإنتاج تظهر تأثيرات سلبية جانبية كثيرة، كارتفاع أسعار السلع في السوق المحلي، بحيث لا تتناسب مع الدخل إطلاقاً، انعدام قدرة السلع التي تصدرها الدولة على المنافسة في الخارج، وكذلك تقليص المدخرات المحلية بسبب ارتفاع معدل الاستهلاك (١).

٧.تشجيع الاستهلاك التفاخري ومحاربة الادخار: فمن سمات الدول النامية ارتفاع الميل للاستهلاك، وانخفاض حجم المدخرات، وعدم القدرة على تكوين رأس المال الإنتاجي، وفي حال الاعتماد على المدخرات الأجنبية تصاب الجهود المبذولة لتعبئة المدخرات المحلية بالشلل، خاصة وأن بعض فئات المجتمع – من ذوي الدخل المنخفض- تزيد من استهلاكها التفاخري للسلع المستوردة تشبها بالفئات الغنية في المجتمعي، وهذا ما يطلق عليه مصطلح "الأثر التفاخري"، فاستيراد رأس المال من الخارج يقلص من الجهود المبذولة لتحسين النظام المصرفي ووضع دعائم لتجميع المدخرات إن وجدت (٢).

٨.التحويلات الخارجية بالعملات الأجنبية: حيث تعتبر هذه التحويلات من أبرز المشاكل التي تواجه الدول النامية الحاصلة على قروض أجنبية أو التي تتواجد

(١)– جبار، **التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سابق، ص١٢٨.

(٢)– جبار، **التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سابق، ص١٢٨.

فيها استثمارات أجنبية؛ ففي الكثير من هذه الدول تشكل الأرباح المحولة أضعاف المبلغ المستثمر أصلاً، لذا فإن بعض الدول المستثمر فيها تعمل على تحديد التحويلات الخارجية ومراقبة عمليات الشركات والمؤسسات الأجنبية فيها، وتقع في مشاكل لا حصر لها مع تلك الشركات وحكوماتها، إضافة إلى ذلك أن عملية طلب القروض الأجنبية ينتج عنها تحويل معاكس للموارد المالية إلى الدول الدائنة الأخرى (١).

٩. قد لا تساهم هذه التدفقات إلى الداخل في تخصيص الاستثمارات الرشيدة والطويلة الأجل إلا بنسب ضئيلة؛ لأن الذي يحدد ذلك هو آراء المضاربين، عندئذ قد تحدث صعوبة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمقادير وتنظيم وتوقيت السياسات الاقتصادية اللازمة التي تعتمد على الأهداف الاقتصادية للبلد المتلقي وعلى نظام صرفه الأجنبي والقيود المؤسسية السائدة؛ فمثلاً من شأن المرابحة على أسعار الفائدة إعاقة عمل البنوك المركزية للبلدان المستوردة في تباع سياسات نقدية مستقلة عن تلك المتبعة لدى مثيلاتها الأجنبية، ولا شك أن هذا الحال سيؤخر من العملية التصحيحية للبلدان المستوردة وبالتالي تصاعد التزاماتها المالية الدولية (٢).

ولغرض المحافظة على رؤوس الأموال في الداخل وعدم خروجها خارج العراق، لابد من تشريع قانون منصف للاستثمار ووضع خارطة طريق للمشاريع الاستثمارية حسب الأولويات إلى جانب إعادة النظر بالرسوم الجمركية المفروضة على المستثمرين لتكون عاملاً مشجعاً للاستثمار وليست عاملاً طارداً، إضافة إلى ضرورة معالجة الروتين والبيروقراطية في دوائر الدولة واعتماد النافذة الواحدة في الحصول على موافقات الاستثمار مع توحيد القرارات وعدم تعدد الجهات واللجان الخاصة بالموافقات اللازمة لعملية الاستثمار، كما يعتبر استقرار الوضع السياسي والأمني عاملاً مهما في عدم هجرة رؤوس الأموال ويساعد على جذب المستثمرين الأجانب، كذلك فإن مكافحة الفساد المالي والاداري المتفشي في أجهزة الدولة المختلفة وفي المنافذ الحدودية لها دوراً مهماً في عدم الهجرة وترك المشاريع الاستثمارية إلى جانب

(١)– عجام ميثم صاحب، **نظرية التمويل والتمويل الدولي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠١م، ص١٠٥-١٠٦.

(٢)– الحسني، عرفان تقي، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ط١، ص٢٦٧.

فرض الدولة للقانون ووضع حد للتدخلات العشائرية بعملية الاستثمار ومن الضروري في هذا المجال من توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الانتاجية وفقا للاحتياجات التنموية مع اعادة الاعمار والتمية المستدامة (١).

مسألة:

الآثار الاقتصادية الإيجابية لهجرة الرساميل النقدية والمالية الوطنية.

أما الآثار الإيجابية المرتبة على انتقال رأس المال من الداخل إلى الخارج فيمكن تقسيمها بين البلد المصدر والبلد المستورد

أولاً: البلد المصدر لرأس المال (٢)، إن المكاسب التي يجنيها البلد المصدر لرأس المال هي:

- تحقيق الأرباح المتولدة من استثمار رؤوس الأموال في الخارج في حالة إقامة استثمارات خارجية أو منح القروض واستحصال الفوائد عليها أو حتى تداول العملات في أسواق الصرف الخارجية.
- يمكن للدول المستثمرة من وراء القيام بالاستثمارات المباشرة السيطرة على السوق الخارجي في الدول المستثمر فيها وذلك من خلال نقل بعض الصناعات والتقنية الخاصة مما يترتب عليه عدم إمكانية منافسة شركات أخرى لها.
- كذلك يمكن تسويق العديد من منتجات البلدان خاصة الصناعية منها إلى الدول المختلفة عن طريق فتح فروع لها أو بنوك في هذه الأخير.
- يمكن فرض السيطرة الاقتصادية (وحتى السياسية أحيانا) على البلد المستورد لرؤوس الأموال في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر أو في حالة تقديم القروض الخارجية من مصدر معين لفترات طويلة مما يقود إلى ربط البلد المقترض بتبعية مالية واقتصادية للخارج.
- محاربة التضخم النقدي في الاقتصاد المحلي للدول التي لديها موارد مالية فائضة تزيد عن الطاقة الاستيعابية لاقتصادها.

وعادة ما تشجع هذه الدول على استثمار الفائض النقدي في مشاريع اقتصادية تعتمد أساساً على صادرات الدولة المستثمرة نفسها.

ثانياً: البلد المستورد لرأس المال .

---

(١)– شبيب، **اسباب هجرة رؤوس الأموال العراقية وما هي آثارها السلبية على الاقتصاد العراقي**، مرجع سابق.

(٢)– الحسني، **التمويل الدولي**، مرجع سابق، ص٢٧٤.

لا شك أن البلد المستورد لرأس المال سيحصل على المنافع التالية (١):

- تزداد القوة الشرائية للبلد – وخاصة القروض- مما يعزز من موقف ميزان المدفوعات.
- الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية على الأمد البعيد؛ حيث يتمكن بلد العجز من تحقيق معدلات عالية للنمو دون الحاجة إلى إتباع سياسات انكماشية كما في حالة القروض الإنتاجية، إضافة إلى نقل التكنولوجيا.
- الحصول على جزء من العوائد التي يحققها رأس المال الأجنبي، من خلال الضرائب المفروضة على الاستثمار الأجنبي.

(١)– الحسني، **التمويل الدولي**، مرجع سابق، ص٢٧٥.

الفرع السابع : مراعاة مقصد المال من جانب الوجود والعدم.

يقول الشاطبي : " تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام ... والحفظ لها يكون بأمرين :-

أحدهما : ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود.

الثاني : ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم"(١).

فالضروريات الخمس عائدة إلى مصالح الناس، ومنها الأموال: وذلك بحفظها وتيسير سبل تنميتها، ووجوب استثمارها لأن المال يمثل الجهد المجسد للإنسان، وثمرة سعيه المشروع، وهو قوام الحياة (٢)وحفظ هذه الضرورة يتم من جانبين: جانب الوجود وجانب العدم.

فأي جناية على الأموال شرع لحمايتها، حد السرقة، وحد الحرابة بقصد السلب وأخذ المال من الناس فقط، ووضع عقوبات تعزيرية لأشكال الأخذ الأخرى للمال، والتي لا تتوفر فيها شروط السرقة كاملة، ومن هذه الأشكال ذات العقوبات التعزيرية: النهب، والغصب، والاختلاس، والإتلاف، والتخريب، وما شابه ذلك.

فالمال إذا ضرورة من ضروريات الحياة الإنسانية والذي يحتاجه الإنسان عموما لسائر لوازمه المعيشية، اللازمة لتقدمه ورقيه، وهو الوسيلة الأساسية التي تساعد الناس على تأمين العيش وتبادل المنافع، والاستفادة من جوانب الحياة الكثيرة، ولذلك صار المال مصلحة ضرورية للناس، وإلا صارت حياتهم فوضى وبدائية وهمجية، لذا شرع لحفظه حرمة السرقة والاعتداء عليه، وأوجد حد السرقة.

لذا يستشعر المسلم دائماً، أنه أمين على هذا المال، فيحصل عليه بوسائل الكسب المشروع، وينفقه في وجوه البر والخير، والصلاح (٣).

---

(١)– الشاطبي : **الموافقات** ، المجلد ٢ ص ٨ و ٩ و ١٠ .

(٢)– المرجع السابق نفسه، مجلد٢، ص ٨ – ١٠.

(٣)– أنظر : الشاطبي : **الموافقات** ، ج ٢ ، ص ٨ – ٢٥ . أبو زهرة : **الجريمة والعقوبة** ، ص ٣٣ . أبو زهرة : **أصول الفقه** ، ص ٢٢٠ و ٢٩٣. أبو صفيه ، فخري : **دراسات في السياسة الشرعية** ، ص ٦٠ ، ط ١ ، ١٤١٣هـ_ ١٩٩٣ م . الزحيلي : **مقاصد الشريعة** ، ص ٣٢٣ . الخياط : **المؤيدات التشريعية** ، ص ٢٨ و ٦٩– ٧٤. برهاني : **الفكر المقاصدي عند محمد رشيد رضا** ، ص ٣٧٦ – ٣٧٩ . الريسوني : **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي** ، ص ١٧٧ .

كما شرع الإسلام لحماية المال وحفظه ومنع الاعتداء عليه أحكاما كثيرة، فحرم السرقة، وأقام حده على السارق بتوافر شروطه المخصوصة(١) .

لهذا يقول الطاهر ابن عاشور: "جاء الإسلام لحفظ أموال الأمة من الإتلاف، كضرورة من الضروريات الخمسة، وحفظها من الخروج بدون عوض، وحفظ أجزاء المال المعتبرة عن التلف بدون عوض "(٢).

فالمال محبوب إلى النفوس، تميل إليه الطباع البشرية، خصوصا عند الضرورة والحاجة لأن الإنسان بطبعه ميالاً إلى المال، قال تعالى:(وإنه لحب الخير لشديد) (العاديات : ٨)، الأمر الذي يزين له الهجرة والسفر للحصول على الكثير منه.

الفرع الثامن : التعريف بحقيقة المقاصد الشرعية.

المقصد لغة يعني: الاعتزام؛ والتوجه، والنهوض نحو الشئ، على اعتدال كان، أو جور، فقصدت الشئ له، وإليه، قصداً، من باب(ضرب) طلبته بعينه واليه قصدي، ومقصدي، بفتح الصاد، والجمع مقاصد (٣).

كان قدامى العلماء يعبرون عن كلمة "مقاصد الشريعة" بتعبيرات مختلفة، وكلمات كثيرة، تتفاوت من حيث مدى تطابقها مع مدلول المقاصد الشرعية ومعناها ومسماها، لهذا لم يبرز على مستوى البحوث والدراسات الشرعية، والأصولية، تعريف محدد ومفهوم دقيق للمقاصد، يحظى بالقبول والاتفاق، من قبل كافة العلماء أو اغلبهم، أما المعاصرون؛ فقد ذكروا تعريفات تتفاوت في جملتها من حيث الدلالة على معنى المقاصد ومسماها (٤).

---

(١)– أنظر : الشاطبي : **الموافقات** ، ج ٢ ، ص ٨ – ٢٥ . الزحيلي : **مقاصد الشريعة** ، ص ٣٢٣و ٣٢٤ . الخياط : **المؤيدات التشريعية** ، ص ٢٦ و ٥١– ٥٦ و ٥٩– ٦٢ . ابن عاشور : **مقاصد الشريعة الإسلامية** ، ص ٨٠ و ١٦٩ . الشيشاني : **حقوق الإنسان** ، ص ٣١١ و ٣٥٧ و ٣٦٠ .

(٢)– ابن عاشور : **مقاصد الشريعة الإسلامية** ، ص ٨٠ و ١٦٩ .

(٣)– ابن منظور : **لسان العرب** ، مادة قصد ، ج ٧ ص ٣٥٥ . الفيومي ، احمد بن محمد : **المصباح المنير** ، ج ٢ ص ٥٠٤، مطبعة مصطفى حلبي .

(٤)–الخادمي : **الاجتهاد المقاصدي حجيته وضوابطه** ، ج ١ ، ص ٤٧ . سانو : **معجم مصطلحات أصول الفقه** ، ص ٤٣١ – ٤٣٤..

حيث عرفها محمد الزحيلي فقال : "المقاصد هي الغايات والأهداف والنتائج والمعاني التي أتت بها الشريعة الغراء وأثبتتها الأحكام الشرعية، وسعت إلى تحقيقها في كل مكان وزمان "(١).

كما عرفها الخادمي بقوله : " المقاصد هي المعاني الملحوظة في الأحكام الشرعية، والمترتبة عليها، سواء أكانت تلك المعاني حِكما جزئية، أم مصالح كلية، أم سمات إجمالية، وهي تتجمع ضمن هدف واحد، هو: تقرير عبودية الله، ومصلحة الإنسان في الدارين "(٢).

فالضروريات: هي التي لا بُدّ منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد، وتهارج، وفوت حياة، وحل الفساد وعمت الفوضى، واختل نظام الحياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين؛ أي لا تقوم الحياة الناس بدونها فهي ضرورية لوجود الناس ولاستمرار بقائهم ووجودهم، حيث إن فقدانها جميعاً، أو فقدان أحدها يحول الحياة من إنسانية بشرية، إلى حيوانية شهوانية دنيئة(٣).

فالمال إذا ضرورة من ضروريات الحياة الإنسانية، والتي يحتاجه الإنسان عموما لسائر لوازمه المعيشية، اللازمة لتقدمه ورقيه، وهو الوسيلة الأساسية التي تساعد الناس على تأمين العيش وتبادل المنافع، والاستفادة من جوانب الحياة الكثيرة، ولذلك صار المال مصلحة ضرورية للناس، وإلا صارت حياتهم فوضى وبدائية وهمجية لذا شرع لحفظه حرمة السرقة والاعتداء عليه، وأوجد حد السرقة،

---

(١)–الزحيلي ، محمد : **مقاصد الشريعة** ، ص ٣٠١.

(٢)–الخادمي : **الاجتهاد المقاصدي** ، ج ١، ص ٥٢ – ٥٣.

(٣)– أنظر : الشاطبي ، **الموافقات** : ج ٢ ، ص ٨ . ابن قدامة : **روضة الناظر** ، مجلد ٢ ، ص ٥٣٩ . أبو زهره ، **أصول الفقه** ، ص ٢٩٤ – ٢٩٥ . العالم : **المقاصد العامة للشريعة**، ص ٧٩ –٨٠– ٨١ . الخياط : **المؤيدات التشريعية** ، ص ٢٣ و ٢٤ . ابن عاشور : **مقاصد الشريعة الإسلامية** ، ص ٧٩ – ٨٣ . جحيش ، بشير بن مولود : **في الاجتهاد التنزيلي** ، ص ٧٨ ، كتاب الأمة العدد رقم ٩٣ ، ط ١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، ١٤٢٤هـ –٢٠٠٣م . بوعود ، احمد : **فقه الواقع** ، ص ١٤٤ – ١٤٩ ، كتاب الأمة العدد رقم ٧٥ ، ط ١ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م . أبو غده ، عبد الستار : **بحوث في الفقه الطبي والصحة النفسية من منظور إسلامي** ، ص ١٨٦ ، ط١ ، دار الأقصى ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م . الريسوني ، أحمد : **محاضرات في مقاصد الشريعة** ، ص ١٤٩ – ١٦٤ ، ط ١ ، دار السلام ، دار الأمان ، الرياض ، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩ م . البوطي : **ضوابط المصلحة** ، ص ٧٢ .

لذا يستشعر المسلم دائماً أنه أمين على هذا المال، فيحصل عليه بوسائل الكسب المشروع وينفقه في وجوه البر والخير والصلاح(١).

كما شرع الإسلام لحماية المال وحفظه ومنع الاعتداء عليه أحكاما كثيرة، فحرم السرقة، وأقام حده على السارق بتوافر شروطه المخصوصة(٢).

لهذا يقول الطاهر ابن عاشور: "جاء الإسلام لحفظ أموال الأمة من الإتلاف كضرورة من الضروريات الخمسة، وحفظها من الخروج بدون عوض وحفظ أجزاء المال المعتبرة عن التلف بدون عوض"(٣).

---

(١)– أنظر : الشاطبي : **الموافقات** ، ج ٢ ، ص ٨ – ٢٥ . أبو زهرة : **الجريمة والعقوبة** ، ص ٣٣ . أبو زهرة : **أصول الفقه**، ص ٢٢٠ و ٢٩٣. أبو صفيه ، فخري : **دراسات في السياسة الشرعية** ، ص ٦٠ ، ط ١ ، ١٤١٣هـ_ ١٩٩٣. الزحيلي : **مقاصد الشريعة** ، ص ٣٢٣ . الخياط : **المؤيدات التشريعية** ، ص ٢٨ و ٦٩– ٧٤. برهاني : **الفكر المقاصدي عند محمد رشيد** رضا ، ص ٣٧٦ – ٣٧٩ . الريسوني : **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي** ، ص ١٧٧ .

(٢)– أنظر : الشاطبي : **الموافقات** ، ج ٢ ، ص ٨ – ٢٥ . الزحيلي : **مقاصد الشريعة** ، ص ٣٢٣و ٣٢٤ . الخياط : **المؤيدات التشريعية** ، ص ٢٦ و ٥١– ٥٦ و ٥٩– ٦٢. ابن عاشور : **مقاصد الشريعة الإسلامية** ، ص ٨٠ و ١٦٩ . الشيشاني : **حقوق الإنسان** ، ص ٣١١ و ٣٥٧ و ٣٦٠ .

(٣)– جحيش، بشير بن مولود : **في الاجتهاد التنزيلي** ، ص ٨٠ – ٨١.

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج والتوصيات :

النتائج :

- التعريف بحقيقة الهجرة، وهجرة الرساميل البشرية والنقدية المالية، وأقسامها.
- التعريف بمفهوم رأس المال البشري، وأهمية رأس المال البشري.
- الكشف عن أبرز عوامل وحوافز الجذب للكفاءات الوطنية إلى الخارج .
- بيان الأسباب السياسية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.
- بيان الأسباب الاجتماعية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.
- بيان الأسباب الاقتصادية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.
- استقراء الآثار الاقتصادية السلبية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.
- استقراء الآثار الاقتصادية الإيجابية لهجرة الرساميل البشرية والكفاءات الوطنية.
- ايجاد العلاقة بين ضرورة حفظ مقصد العقل، مع ضرورة التوازن بين الحقوق والحريات.
- التعريف بحقيقة المال والنقد، وهجرة الرساميل النقدية، وبيان تقسيمات المال.
- بيان أسباب هجرة الرساميل النقدية والمالية الوطنية إلى الخارج.
- بيان الآثار الاقتصادية لهجرة الرساميل النقدية والمالية الوطنية.
- بيان كيفية مراعاة مقصد المال من جانب الوجود والعدم.
- التعريف بحقيقة المقاصد الشرعية.
- يعتبر موضوع الدراسة والبحث دائراً ضمن دائرة اهتمام الدارسين والدراسات الفقهية الشرعية والدراسات الاقتصادية.

التوصيات :

١. ضرورة تفعيل دور وسائل التواصل الاجتماعي، وطرق الإعلام الحديث، لبيان خطورة هجرة الرساميل الوطنية بشقيها: (البشرية) بهجرة الكفاءات والعقول البشرية الوطنية، و (النقدية المالية) وسلبيات هذه الهجرات على الاقتصاد الوطنية.

٢. ضرورة عقد مؤتمرات وندوات في مجال تسليط الضوء على أسباب هجرة الكفاءات البشرية والنقدية، ودور الفقر والبطالة في ذلك.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع:

١.القرآن الكريم .

٢.إبراهيم الغرناطي الشاطبي : **الموافقات في أصول الشريعة** ، دار المعرفة، بيروت، الجزء ٢ .

٣.إبراهيم اللبيدي (٢٠٠٩) :**ضمانات حقوق الإنسان أمام المحاكم الجنائية**، دار الكتب القانونية ، دار شتات .

٤.إبراهيم سعد الدين، محمود عبد الفضيل (١٩٨٣): **انتقال العمالة العربية المشاكل- الأثار- السياسات**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، لبنان،ط١.

٥.ابن منظور الإفريقي : **لسان العرب** ، مجلد ١١ ، مادة (مول) .

٦.أحمد الريسوني : **محاضرات في مقاصد الشريعة**، ط ١ ، دار السلام ، دار الأمان ، الرياض ، ١٤٣٠هـ ـــــ ٢٠٠٩ م .

٧.أحمد بن محمد الفيومي : **المصباح المنير** ، ج ٢، مطبعة مصطفى حلبي.

٨. أحمد بوعود : **فقه الواقع**، كتاب الأمة العدد رقم ٧٥ ، ط ١ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٩.أحمد محمد السعد (٢٠١٩) : **فقه المعاملات** ، الجزء ١، اربد، دار الكتاب الثقافي.

١٠.أميرة محمد عمارة (٢٠١٣) : **هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر**، بحوث اقتصادية عربية .

١١.إيمان شهاب (٢٠١٣) : **الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للهجرة الخارجية في محافظة طولكرم**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين .

١٢.بشير بن مولود جحيش: **في الاجتهاد التنزيلي**، كتاب الأمة العدد رقم ٩٣ ، ط ١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م .

١٣.بلخير دراجي (٢٠١٠) : **العدالة الجنائية ودورها في حماية حقوق الإنسان**، ط ١ ، مكتبة الوفاء القانونية .

١٤.خالد المرزوك : **الحركة الدولية لعوامل الإنتاج، الاقتصاد الدولي**، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، د.ت .

١٥.خيار ديهية، عماروش كاميلية (٢٠٢٠) : **دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**-مدخل مقارن، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر .

١٦.رافد جواد مصلح (٢٠١٨) : **الأسباب و الأثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة**

العمالة السودانية، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، مج١٠، العدد ٢ .
١٧.رمزي زكي (١٩٩٣) : **ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ط١.
١٨.زيد صامد العدوان (٢٠٢١)، **أثر رأس المال البشري في التعلم المنظمي: دراسة تطبيقية في الجامعات الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، الأردن .
١٩.سعدي أبو جيب (١٩٨٨) : **القاموس الفقهي** ، دار الفكر، دمشق .
٢٠.شوقي عبده الساهي : **المال وطرق تملكه في الإسلام**، ١٩٨٤ م.
٢١.عادل شبيب (٢٠٢٠) : **هجرة رؤوس الأموال العراقية وآثارها السلبية على الاقتصاد العراقي**، المنبر الحر، الحزب العراقي.
٢٢.عادل شبيب (٢٠٢١) : **أسباب هجرة رؤوس الأموال العراقية وما هي آثارها السلبية على الاقتصاد العراقي**، مجلة الحوار المتمدن.
٢٣.عبد الرحمن بودرع (٢٠١٣) : **المعطيات الحضارية لهجرة الكفاءات** (هجرة الكفاءات رؤية حضارية ومقاربة اجتماعية) ، كتاب الأمة، العدد ١٥٦، قطر.
٢٤.عبد الستار أبو غده (١٩٩١) : **بحوث في الفقه الطبي والصحة النفسية من منظور إسلامي**، ط١ ، دار الأقصى.
٢٥.عبد الستار الهيتي (٢٠١٣) : **الأبعاد الاقتصادية في هجرة الكفاءات أسبابها وآثارها** - المعطيات الحضارية لهجرة الكفاءات، كتاب الأمة، العدد ١٥٦، قطر.
٢٦.عبد السلام عبادي (١٩٧٤) : **الملكية في الشريعة الإسلامية طبيعتها ووظيفتها وقيودها**، ج ١، ط ١ ، مكتبة الأقصى ، عمان الأردن.
٢٧.عبد العزيز دويج (٢٠١٧) : **الهجرة في المنظور الإسلامي**، جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية .
٢٨.عبد الوهاب عبد العزيز الشيشاني : **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في النظام الإسلامي والنظم المعاصرة**، ط ١، مطابع الجمعية العلمية الملكية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م.
٢٩.عرفان الحسني : **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى .
٣٠.عز الدين حيدر، عمار إبراهيم (٢٠١٨): **أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والصحية في الهجرة الخارجية لرأس المال البشري في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد رقم ٤٠ ، العدد رقم ٥.

٣١.فخري أبو صفية : **أسس الاقتصاد الإسلامي**، قدسية للنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣ م.
٣٢.فرعون أليفي ، محمد محمد (٢٠٠٩) : **الاستثمار في رأس المال البشري مدخل حديث إدارة الموارد البشرية بالمعرفة** ، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة اقتصادية ،جامعة المسيلة، الجزائر، العدد رقم ١٤ .
٣٣.كريمه بوفلاقة (٢٠٢٠) : **الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الدول، جامعة الجزائر**، كلية علوم الإعلام والاتصال .
٣٤.مجموعة من المؤلفين (٢٠١٥) : **دراسة حول واقع وآفاق تنقل الأيدى العاملة العربية، منظمة العمل العربية**، جامعة الدول العربية، بغداد .
٣٥.محفوظ جبار (٢٠١٦) : **التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد رقم ٤٨ .
٣٦.محمد لبيب شقير(١٩٧٩): **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، ط١.
٣٧.محمد مصطفى الزحيلي : **مقاصد الشريعة**، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى.
٣٨.محمود شلتوت : **الإسلام عقيدة وشريعة** ، دار الشروق، ١٩٩٨م .
٣٩.منى جاسم الزايد : **الاستثمار في رأس المال البشري: نموذج مقترح**، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، د.ت .
٤٠.ميثم عجام (٢٠٠١) : **نظرية التمويل والتمويل الدولي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
٤١.نور الدين الخادمي : **الاجتهاد المقاصدي حجيته وضوابطه** ، الجزء ١، سلسلة دورية الأمة، قطر.
٤٢.هيثم سلمان (٢٠١٤) : **الاثار الاقتصادية للهجرة الدولية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وتقييم سياساتها**، مجلة الكويت الاقتصادية، ع٢٤، ص١٦١.
٤٣.وسام عبد الحميد المعايطة (٢٠١٤) : **هجرة رؤوس الأموال العربية : تقدير اقتصادي إسلامي**، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الأردن، إربد .